الحكومة : نعتذر عن عدم عرض الأوراق حتى لا نشارك في الإشاعات

الموافقة على إحالة المستندات والخطابات التي استعرضت في ساحة الإرادة إلى النائب العام

الطريجي مترئسا جانبا من الجلسة

■ بن مطيع : نظام B.O.T معروف عالميا وهو ممتاز والتقرير المعروض حاليا هو الشراكة

حديث ثنايا ثنايان

■ الزلزلة : نشكر اعضاء اللجنة المالية على القانون ونتمنى أن نقره بالمداولة الاولى

المجلس تعديل هذه المادة بعد الاخذ برأي الخبراء الدستوريين حول عدم دستورية المادة 7 من القانون وحتى لا تتكبد الدولة اي خسائر مستقبلية نتيجة اي طعن او ضرر تبنى عليه قضايا من خلال هذه المادة.

مقرر اللجنة المالية فيصل الشايع: صحيح كلام الاخ فيصل حول وجود شبهة في هذه المادة السابعة لكننا استأنسنا برأي مستشاري اللجنة الذين اكدوا لنا عدم وجود اي مخالفة دستورية وهيئة الخبراء الدستوريين سحبوا رأيهم ولم تقدم تقريرها ونحن الآن لماذا لا نقر القانون بالمداولة الاولى ومن ثم نعدل عليه.

النائب احمد مطيع: جريدة الرأي نشرت رأي الخبراء الدستوريين يتحفظون على اقرار القانون بصيغته الحالية.

النائب عبدالله الطريجي: هذا القانون مهم والكل ينتظره نتمنى الا يتم التعامل معه كالقوانين السابقة.

النائب يوسف الزلزلة: نشكر اعضاء اللجنة المالية على هذا القانون الذي اصبح مستحقا خاصة وان القانون القائم اصبح عائقا امام المشاريع، نتمنى اليوم حتى وان اختلفنا عن بعض المواد ان نناقش اليوم ونقره بالمداولة الاولى اليوم بكثر الحديث عن الخلاف حول المادة السابعة من القانون حول تمديد العقود القائمة والنص الحالي قد يكون فيه مثلب دستوري بشأنها وسنقدم تعديلنا عليها لانه لا يجوز ان يتم التعامل مع الشركات القائمة وفق القانون الجديد دون مساواتهم بالعقود الجديدة بمعنى ان المشاريع الجديدة ستحصل على خمسين سنة فترة تعاقد في حين بعض المشاريع القائمة استفادت لعشر سنوات فقط.

مقرر اللجنة المالية فيصل الشايع: لا يوجد شبهة دستورية بالمادة السابعة ورأي لجنة الخبراء الدستوريين لم يتناول اي شبهة دستورية خلال رأيهم الذين تقدموا به ثم سحبوه نحن ذكرنا ان التجديد سنة للمشاريع التي انتهت مدتها كفترة انتقالية ثم يعاد طرحها مرة اخرى مع اعطاء افضلية لصحاب المشروع 5 في المئة للشركات الخاصة و10 للشركات العامة وهذا ما يخص المشاريع المرتبط بـ«البي او تي» ام للمشاريع الاخرى النصوص تعالجها، وللعلم ليس كل المشاريع مدة الاستفادة منها 50 سنة.

■ وضعنا آلية فريدة من نوعها بشأن تأسيس الشركات وفق الخطة الائتمانية بما يتيح شراكة المواطنين في هذه المشاريع

الطريجي متحدثا

النائب فيصل الفضل: اشكر الاخوة باللجنة على هذا المشروع ولو انجز المجلس هذا القانون لكن فخر انه انجز قانون يعالج قانون سابق لم نرى من اي مشروع تقدم، كلام السيد يوسف الزلزلة صحيح بخصوص العقود القائمة عقودها فيها بنود للتجديد والقانون الحالي حرمهم من ذلك مثل مجمع «اسواق الكويت» العقود الموجودة متفاوتة هناك شركات اخذت الاستفادة 40 سنة واخرى تجدد كل 5 سنوات وهذه المشاريع مجتمعة اظهرت وجه الكويت والرواد هم من هذا القانون وتحديدا العم خالد اليوسف الذي شرع قانون الـ «البي او تي» في اسواق الكويت.

النائب فيصل الكندري: اذا احنا نبحث عن العدالة الكاملة لازم نعيد النظر في الشويخ الصناعية والثلاثيات التي تنتهي عقودها ويجب ان تطرح مزايدة بين المواطنين.

النائب احمد مطيع: اشكر الاخوان اعضاء اللجنة المالية على جهدهم لكن ليس هناك عمل كامل وقد تقدمت بتعديلات للجنة نحن نناقش 2008/7 «البي او تي» وانا تقدمت بتعديل على مسمى القانون بحيث يعني بمسمى البناء والتشغيل والتحويل اما ما يطرحه الاخوان الآن هو الشراكة بين القطاع العام والخاص يعرف عالميا بقانون «b.b.b» وهو يختلف عن هذا القانون واغراضه.

فيصل الكندري: السؤال هيئة الخبراء سحبت تقريرها، ومادة 38 حماية للبعض.

نبيل الفضل: نحن لا نشكك في نوايا اللجنة المالية، نحن نطالب ان يترك الامر للجنة العليا في تحديد مدد المشاريع.

احمد بن مطيع: نظام b.o.t معروف عالميا هو ممتاز، والتقرير المعروض حاليا هو الشراكة.

عبدالحميد دشتي: قانون طال انتظار تعديله وهو قانون تعيس، الشكر لمن قدم اقتراحات وللحكومة ايضا، تعديل على المادة السابعة مهم ومستحق ونحن مع تعديلها، وتعديل سنتقدم على تعديل المادة 32 لانه قانون «كتف» الكل الشويخ الصناعية اللي بعض ملاكها محسوبين كانت «صيخة» والحكومة كانت تتمنى من مستثمر يعمرها.

خليل عبدالله: اولا العمل جيد ولكنه مشروع عبثي لا يمكن القبول بهذا المشروع دون ضوابط ثاني من التخطيط والتنمية لابد ان تكون المشاريع في اتجاه معين مو بس مولات ومطاعم، نحن نحتاج مستشفيات ومحطات كهرباء، بعض التجار يتذبحون على قطعة ارض، هل هناك ضابط لمدة التجهيز وماذا عن قيمة الارض، مشروعكم راح يصير «خرى مرى» ان لم توجد هناك ضوابط، شاركوا المواطنين في توزيع الثروة، من يحدد مدد تأسيس الشركات، 3 من العطاءات تعرض خلال اسبوعين.

المقرر فيصل الشايع: تخوف الدكتور خليل ليس في مكانه هذا المشروع تمت دراسته جيدا.

خليل عبدالله: كل الامر مثروك للجنة العليا واللائحة التنفيذية وفي الغالب اللائحة لا تخرج الا بمشاكل، اذا تظلمت شركة القانون يقول يجوز للجنة التظلمات ان تصدر امرا لالغاء التعاقد.

عبدالله الطريجي: قانون b.o.t من اهم القوانين والكل ينتظره وخصوصا في الشركات، وهناك خلل لدى الحكومة وهي التقارير والقوانين تعدل بتقدير الوزارة، والمادة 45 تنسف القانون.

سعدون حماد: b.o.t قانون طارد، ونشكر اللجنة المالية على جهودها، والمستثمرون توجهوا الى قطر ودبي منذ اقرار القانون الحالي، العقد كان 25 عاما والتعديل الحالي يصل الى 50 عاما ومن اخذوا مشاريع سابقة يمد لهم الى 40 عاما لتحقيق العدالة.

نحن ليس لدينا مشاريع متطورة مثل مشروع تدوير النفايات الذي نفذ في دبي وقطر، وما دام ان هناك 36 الف وحدة سكنية جديدة من الافضل انشاء مصنع جديد بدلا من مصنع وهو يبيع لوزارة التجارة اكثر من سعر السوق.

فيصل الشايع: المشروع لم يفرق بين المشروعات ذات القيمة التي تعود على ابناء الكويت والمشروعات التي تعود بالنفع على التاجر، فهو لم يعط اولوية لمصنع يوفر فرص عمل، هناك مشاريع تخلصت من ابناء الكويت وعينت بدلا منهم وافدين والقوانين لا يوجد فيها ضوابط لتوظيف الكويتيين هل يلزم القانون بتوظيف ابناء الوطن، وما دام الحكومة هي من قدمت القانون كان الحري باللجنة ان تضع ضوابط.

نحن جئنا من اجل تمثيل المواطن وليس من اجل تمثيل التجار، وهذه اللجنة العليا الموجودة في القانون سمع لها بان تسرح وتمرح في حقوق المواطنين، واتمنى ان نفكر مليا ونضع من الضوابط ما يخدم ابناء الكويت وحتى التجار ليس جميعهم المستفيدين من قانون b.o.t.

جمال العمر: قانون مهم وخلاف تصويت اللجنة المالية انعكس على القانون، القانون احالي لـ b.o.t لم يحقق الهدف المنشود له، وهناك من اخذ اراض لا يستحقها، هناك عقود انتهت وقاعدة الحكومة تمددها.

هناك من انتهت مدته ولا يحول على الحكومة بعد مضي 20 عاما اذا ما يقفلون عندما تصبح المدة 50 عاما اين العدالة في القانون؟ «اذا حبتك عيني ما ضامك الدهر»، اسال وزير المالية وابيه يجاوبني.

هل احد يتجرأ ويقول ان المارينا تجاوز القانون، هل احد يقدر يقول ان سوق شرق ما دفعوا «الخلوات» لكن اذا فقير ما دفع شنهو يصير فيه، نحن صيرنا محدود

وزير المالية انس الصالح: اسعى بما امكن ان اطبق القانون ودورك تصوبني بالنصيحة.

التأمينات الاجتماعية الاجتماعات متواصلة مع النقابة ونبحث مطالبهم ومن الصعب التفاوض في ظل وجود اضراب وناشدتهم العودة الى العمل.

جمال العمر: لو انت قاعد وياهم قبل مرحلة الاضراب، للاسف الحكومة لم تزل ردة فعل، هناك مخالفات من اغلب الشركات بنظام b.o.t هل تقدر تطبق عليهم القانون، ناس خذوا شاليهات بدون عقود وناس سووا مدن وانت يا وزير المالية تعرفهم واحد واحد.

احمد بن مطيع: قدمت تعديلات هل هي مرفقة ضمن التقرير، وهل يتم التصويت عليها.

والقانون الحالي لم يجرب والآن يأتي التعديل إلى الاسوأ لأن المادة 45 تطالب بإلغاء القانون برمته، وهناك فارق بين b.o.t وقانون الشراكة.

عدنان عبد الصمد: قوانين b.o.t في الدول الاخرى تشرع لمصلحة الدولة لا لمصلحة الافراد وخصوصا في الدول التي توجد فيها نقص التمويل، ونحن هنا ان الشخص هو من يملك المنشأة، وصاحب المشروع يمتلكه، الدولة لا تستفيد، هناك خلل في القانون ومعيب ولكن ليس معقولا «البساط احمدي» صاحب المشروع يستفيد الملايين والدولة لا تستفيد وهم لا يهيمنون على المواطنين بصورة كبيرة، وايصال الموضوع للهيئة العليا نحن نعرف الكويت وتقاطع المصالحات والمجاملات، اما بخصوص المادة 7 فنحن مع ما ذهب اليه مقرر اللجنة المالية لان القانون لا يطبق باثر رجعي.

■ عبد الصمد : قوانين B.O.T في الدول الأخرى تشرع لمصلحة الدولة لا لمصلحة الأفراد

■ العمر: القانون الحالي لـ B.O.T لم يحقق الهدف المنشود له وهناك من أخذ اراضي لا يستحقها

المقرر فيصل الشايع: قانون 2000/19 يغطي جانب التوظيف ونسبة العمالة في المشاريع موجودة، اما المادة 44 في القانون فإنه ما قبل سريان b.o.t قبل 2008 اي انه كان عقود شاليهات وغيرها.

لذلك تركنا للجنة العليا دراسة ان كان نظام b.o.t ينطبق عليهم اولا، لان اصحاب المشاريع اشتكوا من ضمهم إلى نظام b.o.t، ونحن ستلغي القانون السابق، ونحن قمنا بتغيير المسمى لان الشراكة ستغطي b.o.t وb.b لأنه نظام شامل.

الرئيس: ترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة.

استؤنفت الجلسة في تمام الساعة 1:05.

الرئيس الغانم: الاخوة الاعضاء ارجو الانتباه فقد انتهى الوقت المخصص «للبي او تي» ولانه لدي لدي طلب مناقشة طارئ من مجموعة من النواب ثم نستكمل البي. او.تي بعد التصويت على الطلب.

ثم تلا الامين العام طلب نيابي عندما يتداول في المجتمع عنه وجود وثائق بنكية لا نعلم مدى صحتها وقد طالت سلطات البلاد الثلاث في ضوء ما ذكر يوم امس في احد التجمعات وقد تضمن الخطابات فيه الاساءات لبعض السلطات والشخصيات لذلك نطلب تخصيص جزء من هذه الجلسة لمناقشة هذا الطلب للتصدي الفوري من المجلس من منطلق وطني لمواجهة زعزعة اركان الدولة، «وافق المجلس على الطلب».

النائب صالح عاشور «نظام»: قبل الدخول بتفاصيل وتعقيب الاعضاء نسمع الحكومة وما قامت به من اجراءات وهل اتخذت خطوات بخصوص ما اثير امس او وجهة نظر.

النائب يوسف الزلزلة: الطلب تضمن الاستماع للرأي الحكومي قبل تداول الموضوع كنواب.

النائب محمد طنا: بالفعل يجب ان نستمع للحكومة عندما اثير يوم امس في ساحة الارادة.

النائب جمال العمر: انا ضمن المتقدمين للطلب ونتمنى من الحكومة ان تبدي رأيها فيما اثير يوم امس.

النائب سعدون حماد: ما دار في الامس مؤسف واليوم يجب ان يكون ردا شافيا ووافيا من المجلس والحكومة فمما حدث تشكيك بالحكومة والقضاء والمجلس ما عرض افلام وهمية قانون حماية الاموال يؤكد انه كل من علم بجريمة ولم يبلغ عنها عليه التوجه للنيابة العامة ويجرم ما لم يبلغ.

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك: جزيل الشكر لمقدمي الطلب واخواني اعضاء المجلس الموضوع هذا صار له اشهر واصحاب الطلب كل يوم يأخرون فيه وبعدها قدمت اوراق استلمتها يوم امس ووجدت انها لا ترقى لانه تكون محل فحص، فالاوراق لا استطيع ان اقول انها اكثر من اوراق عليها ارقام واسماء لا يمكن الاخذ بها واستسمحكم العذر بان اترك الاخ وزير المالية والاخ وزير

أكد أن الوحدة الوطنية من الثوابت التي سيسعى الى تعزيزها

الفيلكاوي: بناء الأوطان لن يتأتى الا من خلال بنية مجتمعية سليمة خالية من النعرات الطائفية البغيضة

طاهر الفيلكاوي

قال مرشح الدائرة الثالثة طاهر الفيلكاوي ان الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب الكويتي تعد صمام الامان لحاضر ومستقبل الوطن وابنائه ، مشيرا الى ان بناء الاوطان وتقدمها لن يتاتى الا من خلال بنية مجتمعية سليمة خالية من النعرات الطائفية البغيضة.

واوضح الفيلكاوي في تصريح صحافي ان استقرار الدول ونماءها مرهون بمدى الترابط والتلاقي بين ابناء الوطن الواحد على اختلاف اديانهم ومشاربهم ، لافتا الى ان اي مساس في وحدة الوطن ونسيجه الاجتماعي من شانه ان يهدد السلم الاهلي ويدفع الى شرخ مجتمعي صعب ينعكس على بنية الوطن والمجتمع ويمهد الى رسوخ افكار وقناعات تشكل خطرا داهما في قادم الايام .

واعتبر مرشح الدائرة الثالثة طاهر الفيلكاوي ان المواطنة هي المدخل لتاصيل فكرة الانتماء الى الوطن وان الوحدة الوطنية من الثوابت التي ستعمل على تعزيزها وفق خارطة طريق تكفل الحق لجميع ابناء الوطن والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات والكفاءة بدون استثناء ، مدفوعة بتوافر وسائل الاعلام والاتصال المسؤولة التي تعزز التعايش السلمي والشراكة بين مختلف مكونات المجتمع وتقف سدا منيعا بوجه اي وسيلة من شانها ان تزرع الفتن والاحقاد بين الشعوب المتالفة .

وطالب الفيلكاوي في ختام تصريحه الحكومة بوضع استراتيجيات وخطط عملية تهدف الى وضع الاطر الصحيحة لمعالجة بعض الشوائب التي تحمل نفس طائفي و التي باتت ظاهرة للعيان لاسيما وان العالم من حولنا بات مهددا اكثر من اي وقت مضى من المحاكات الطائفية البغيضة ، معتبرا ان الطائفية هي اقصر الطرق لدمار الاوطان والشعوب .

رهب خشم ، في البداية